

كنايتين في موضعها لتمام الاستدراك في الحقيقة لا في الجنس وإنما
 الاختصاص على الاستدراك في المنقولات الآتية فلا يظهر في
 افادة العموم كما استفاد تماثل ووجهه **قوله** والافطيم
 في الضميمة التي طلبت للاختصاص الصلوة والختم التي كانت
 بالشيء أيضا غير ما سبقت مع التعمير في الاحتمال الأول فالاول
 انه يجعل في اختصاص الصفة بالموصوف مطلقا سواء كانت
 اللام للجنس والجنس ويجعل الاختصاص حقيقيا ايضا مطلقا
قوله وأما ما يقال في مبتدأ وخبره قوله فمفهومه **قوله** وكما كانت
 للاستدراك فهو حقيقى قول في كل من شق الترتيب من نظر اما في
 الاول فلا تفرق على تقدير كون الاضافة للجنس الخارجي باجساد
 بالشيء الترتيب المعهود اعني المحرر عم لا يلزم ان يكون الاختصاص
 اضافة للمجرد ان يكون اللام للجنس الخارجي والجنس والاف
 كما ذكرها ويكون من قهر الضميمة على الموصوف واللام كيف نالكات
 على ما ذكرنا في على تقدير كونها محذور في كون حقيقيا واما الثاني
 فلا يراى لو كانت للاستدراك والجنس لم يتم الاختصاص الحقيقي
 ايضا ما لم يكن اللام للمعروف والاستدراك والجنس وذلك لانه
 وان لم يخبر الصلوة على غير الانبياء بالاستقلال لكنها جازية
 والتبع كما هو المتردد فلا يتم الاختصاص الحقيقي مطلقا بل
 اذا كانت اللام للمعروف فقط اللهم الا ان يجعل على جنس الصلوة
 المستقلة وجميع افرادها غير ضمنية لفظها جازية لمطلق
 الملازمة على ما هو المتردد في بعض الكتب التي فهمية ويجعل
 ان يكون وجه نظر المشي واذا كرم التفاصيل **قوله** استشارة الى
 العظم في جعل اللام يكون ضمنية لفظها جازية لانه مع بل اللام
 عم واما اذا كان واجعا والمقظ من كون بالنظر الذي هو صراحة
 واما الشرف بالنظر الذي يجعل ان يكون اشارته اليه مطلقا **قوله**

لاشكال

لاشكال الحسن ههنا دفع ما يكاد ان يتوهم من ان الحسن لما هو
 النبي فكيف يصور ان يكون التقويم اشارة الى العظم بالنظر
 الذي هو **قوله** يعني ان اللام في مجال المصطفى فيه ان هو لم يكن
 من الترتيب ان نقتضيه وهو طوائف جعل الترتيب على ما هو عم من ان
 يكون هي بنفسها او بظن ما سبقت في تعظيم النبي عم وتوحيده
 او بل اللام في راجح تحت هذا القول مع ان كلامه في بيان مرجع
 ضمني ثابته يشعر بعدم الترتيب في راجحها تحت **قوله** ان اللام في مجال
 الجاهل به وعلى هذا يكون ساقطة بدو سب لا تكون عمادة ايضا
قوله فبما هي عنها كما لا يخفى وحاصله على قياسه فاسبقا
 الصلوة عليه يتقدم على الصلوة بالطبع فتقدم عليه في الوضع
 ليعاين في الوضع الطبيعي **قوله** عن قوله وهو ان عمادة للبوته
 لا يمكن ان هي غير نظر اما اوله فلا تفرق لولا ان يكون في الترتيب
 صفة الاقبا بهما كما هو الطريق المشهور للام الا ان يجعل على
 الترتيب واما ثانيا فلا يلزم الترتيب في الصلوة بين النبي
 وغيره في غير موضع عقلا في شرا كما صرحوا به وذكره لانه
 اذا لم يصلوة على النبي عم وغيره يكون بلفظ واحص وليس
 المراد بالتسوية الا ذلك هو اللام الا ان يعرف ايضا بانها على النبي
 صرحية وعلاجه في ضمنية واما الثالث فلا يلزم فيه التسوية
 بين اللام والاصحاب وغيرهم المؤمنين وذلك لان في قوله
 اوجه واما اوجه اوله الباعث على اللام والاصحاب على ما قلنا
 هو كونهم واسطة بيننا وبين النبي في وصول الفيض اليها
 كما ان الباعث على الصلوة على النبي ايضا هو كون واسطة
 بيننا وبين الله في وصول اليها على هذا اللفظ المقصود
 تأمل واما خارجا فلا يلزم له رحمة للعالمين كافة كما نطق
 به كلام الله مع اللام مني فقط يلزم ان يكون الصلوة عم

قوله في قوله
 ونعت تمام الوهم كما يجب ان يمل
 ونعت تمام اللام في قوله